

برامج التعاون اللامركزي وغير الحكومي الأوروبي - العربي بوصفها آلية استجابة للهجرة القسرية: "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة" نموذجًا

European-Arab Decentralized and Non-Governmental Cooperation Programs as a Forced Migration Response Mechanism: A Case Study of "Mediterranean Refugees and Host Communities Program"

تختبر هذه الدراسة قدرة برامج التعاون اللامركزي الأوروبي - العربي على الاستجابة لأزمة اللجوء الحالية وتأثير تدخلات مختلف الفاعلين فيها وتنسيقها، انطلاقًا من فهم الخصائص المتأصلة والناشئة لظاهرة اللجوء وتوضيحها، والتي تدفع بها لتكون موضوعًا للتعاون اللامركزي. وتسعى للكشف عن نوعية المساهمات التي يقدمها هذا الشكل من التعاون نظريًا وعمليًا، من خلال دراسة "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة" الذي يستهدف دولًا ومدنًا من الشرق الأوسط وتركيا. وتظهر نتائج الدراسة أن التعاون اللامركزي الأوروبي - العربي يمكن أن يمثل إطارًا متكاملًا للتدخلات الإنسانية والتنمية التي تتكيف مع احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة وتستجيب لها على حد سواء، وذلك عن طريق التشبيك بين الفاعلين من مختلف الأصناف وعلى مختلف المستويات، وفتح قنوات التنسيق والتدريب، وتبادل الموارد والمعارف والخبرات فيما بينها، على أن يتم تصميم هذه البرامج وتفعيلها بالتشاور والتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة، وبرامج الفاعلين الآخرين وتدخلاتهم، وبعيدًا عن أجندات سياسية واستراتيجية تُصنع وتنفذ على حساب اللاجئين والدول والمدن المضيفة.

كلمات مفتاحية: الهجرة القسرية، اللجوء، التعاون اللامركزي، مدن اللجوء، سياسات الهجرة في أوروبا، اللاجئين العرب.

This study examines the ability of European-Arab decentralized cooperation programs to respond to the current refugee crisis and to coordinate the interventions of various actors. The study seeks to understand the inherent and emerging characteristics of the refugee phenomenon that make it a subject of decentralized cooperation before turning to look at the different theoretical and practical contributions of this form of cooperation. It examines Refugee and Mediterranean Host Cities Program, which targets countries and cities in the Middle East and Turkey. The results of the study show that decentralized Euro-Arab cooperation can constitute an integrated framework for humanitarian and development interventions that adapt and respond to the needs of both refugees and host communities. This can be achieved by networking between various actors; opening channels of coordination and training; and exchanging resources, knowledge and experience. These programs should be designed and implemented in consultation with various stakeholders and in coordination with other programs and interventions, far removed from political and strategic agendas that exist at the expense of refugees, host countries and cities.

Keywords: Forced Migration, Asylum, Decentralized Cooperation, Host Cities, European Migration Policies, Arab Refugees.

مقدمة

مع تحول تدفقات اللاجئين مؤخرًا من المخيمات إلى المدن والتجمعات السكنية، تزايدت الطبيعة الحضرية لظاهرة الهجرة القسرية (النزوح واللجوء)، وخاصة في المنطقة العربية، وأصبحت هجرةً طويلة الأمد. وبذلك أضيفت إشكاليات وتحديات جديدة إلى الإشكاليات التي تثيرها نُهج التعامل التقليدية القائمة على مساعدة النازحين واللاجئين من دون مساعدة المجتمعات المضيفة، وهو ما أدى إلى الدعوة إلى اعتماد مقاربات جديدة ومبتكرة للتعامل مع الظاهرة، ومقاربات تركز أساسًا على التعاون والتنسيق الوثيق مع السلطات (الجماعات) المحلية. وهنا يبرز "التعاون اللامركزي"⁽¹⁾ بمقارباته المتعددة المستويات والفواعل، بوصفه أحد أشكال التعاون التي يُراهن عليها لمساعدة المدن والمجتمعات المضيفة للاجئين (من الشمال والجنوب) على تسيير هذه الظاهرة/ الأزمة والتحديات المتعددة الأبعاد المصاحبة لها.

في الوقت الذي تعرف فيه منطقة المتوسط، بصفته الأوروبية والعربية، واحدة من أكبر أزمات الهجرة القسرية وأشدّها منذ الحرب العالمية الثانية، ازداد تملل الدول والمدن والمجتمعات المحلية المضيفة. وبرزت مطالب المسؤولين المحليين بضرورة تنسيق جهود الفاعلين والمتدخلين (خاصة المنظمات غير الحكومية) مع السلطات (الجماعات) المحلية. وتجاوبًا مع ذلك، تمّ إطلاق عدة برامج للتعاون اللامركزي في مجال هجرة اللجوء، يشمل العديد منها الدول والمدن العربية الأكثر تأثرًا بهذه الأزمة، ومن أبرزها "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة"⁽²⁾، الذي يجري تنفيذه حاليًا، في سياق جدل كبير حول سياسة اللجوء في المنطقة والعالم، وجدّية الأطراف المعنية في تقديم الحلول المناسبة والفعالة عبر هذا الشكل من التعاون وغيره.

ومع حدوث تحول مهم في نموذج التعامل مع ظاهرة اللجوء الذي تركز مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي يقر مسؤولية الحكومات والفاعلين المحليين ودورهم في هذا المجال، ويدعو إلى تكثيف التنسيق والتعاون اللامركزي فيما بينهم، تبرز الحاجة إلى تقديم إجابة عن سؤال: ما مدى أهلية التعاون اللامركزي الأوروبي - العربي وفاعليته (من خلال اتخاذ "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة" حالةً دراسية) في الاستجابة لأزمة اللجوء والتكفل بانشغالات وتحديات اللاجئين والمدن والمجتمعات العربية المضيفة لهم؟ ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة، هي: ما مسوغات التحول نحو التعامل اللامركزي المتعدد الفواعل والمستويات مع هجرة اللجوء؟ فيمّ تتمثل المساهمات النوعية الممكنة للتعاون اللامركزي مقارنةً بنهج التعاون والتعامل الأخرى مع هذه الظاهرة؟ ما الانشغالات الرئيسية، القائمة والمتشكلة، للمدن العربية المضيفة للاجئين؟ ما صيغ استجابة برنامج "اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة" ودرجاتها، من الناحية النوعية على الأقل، لانشغالات اللاجئين والمدن العربية المشمولة به؟

1 مع أن هذا الشكل من التعاون برز منذ عقود، وأصبح له الآن تاريخ، ويحظى باعتراف دولي متزايد، فإنه ما يزال غير واضح للبعض، ويستوجب وقفة مفاهيمية، ولو على هامش الدراسة. في سياق العلاقات بين الشمال والجنوب، يعرّف هذا التعاون على أنه: "أحد أشكال التعاون التنموي الحديثة، والتي تقدم كمكمل للمساعدة من أجل التنمية، ويشير إلى مختلف المبادرات والبرامج والمشاريع والصلات المؤطرة قانونيًا التي تقوم أساسًا بين فاعلين غير مركزيين (الجماعات المحلية) من دول مختلفة، وبمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث [...] وتستهدف التغلب على مشكل مشترك أو تحقيق مصلحة مشتركة بما يخدم التنمية على المستوى المحلي". ينظر: منير مباركية، محاضرات في التعاون اللامركزي المتوسطي، مطبوعة بيداغوجية محكمة موجهة لطلبة الماجستير في برنامج دراسات متوسطة (عناية: جامعة عنابة، 2016)، ص 11.

2 "Refugees and Host Communities," Center for Mediterranean Integration, accessed on 28/1/2020, at: <http://bit.ly/36laBt3>

وانطلاقًا من مسح أحدث الأدبيات ومراجعتها حول التعاون اللامركزي الأوروبي والمتوسطى في مجال الهجرة بأشكالها المختلفة، وخاصة هجرة اللجوء، وتتبع واقعها وتطوراتها في المنطقة العربية وخصائصها ونهج التعامل معها، اعتمدت هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين لتوجيه عملية البحث؛ الأولى هي خصائص الهجرة القسرية العربية (النزوح واللجوء)، خاصة الطبيعة المحلية - العالمية Glocal والحضرية Urban والطويلة المدى Protracted التي تجعلها موضوعًا مهمًا للتعاون اللامركزي الأوروبي - العربي (المتوسطى بشكل عام). أما الفرضية الثانية فهي: رغم المساهمات النوعية "المتكاملة" للتعاون اللامركزي الأوروبي - العربي في مجال اللجوء، فإن فاعليته تبقى محدودة، وتتطلب دعمًا وإطارًا سياسيًا وتعاونيًا يضمن تعاملًا مع جذور المشكل وصولًا إلى حل نهائي للأزمة القائمة، وضمان صمود مستقبلي للمدن العربية المضيفة.

تتجلى أهمية هذه الدراسة في انشغالها، على نحو بارز، بأشكال التعاون التنموي الدولي الذي يحظى باعتراف دولي متزايد، نظرًا إلى قدرته على تنسيق وحكامة جهود الفاعلين والمتدخلين في مجالات عديدة، من بينها الهجرة الدولية بمختلف أشكالها. وتزداد أهمية الخوض في هذا التعاون في حالة هجرة اللجوء والنزوح التي تشتكي الأطراف المعنية (وخاصة اللاجئين وسلطات المدن والبلديات المضيفة) من عدم ملاءمة التدخلات، وتفرق جهود المتدخلين وتشتتها، وضعف التنسيق مع الحكومات والسلطات المحلية.

وتزداد أهمية الدراسة وضوحًا بإبراز أهم أهدافها، والمتمثلة أولًا، في التعرف إلى نوعية الاستجابة والحلول المبتكرة التي تقدمها برامج التعاون اللامركزي لانشغالات المدن والمجتمعات المحلية العربية المعنية بالهجرة القسرية (هجرة اللجوء خصوصًا). ثانيًا، تحديد مدى فاعلية الاستجابات والحلول التي يقدمها هذا الشكل من التعاون، مقارنة بنهج التعامل التقليدي، وبحجم أزمة اللجوء الحالية. ثالثًا، التعرف إلى بعض المشكلات والانشغالات التي تثيرها برامج هذا التعاون لدى المدن والمجتمعات المحلية العربية المعنية بأزمة اللجوء.

ومن ناحية منهج تناول والإطار التحليلي العام، تختبر هذه الدراسة فاعلية برامج التعاون اللامركزي الإقليمي (الأوروبي - العربي) وقدرتها على الاستجابة لتحديات أزمة لاجئين ذات بعد محلي - دولي، وهي ليست أزمة لجوء عادية؛ إذ تتسم باتساع نطاقها، وطول أمدها وطبيعتها الحضرية المتزايدة، وقد حفزت بذلك أشكال استجابات متعددة ومختلفة، وبعضها مبتكر، من طرف فاعلين متعددين، كما تعددت أيضًا برامج ومشاريع التعاون اللامركزي التي صُممت للتخفيف من وطأتها على اللاجئين وعلى المدن والمجتمعات المضيفة.

ومن أجل التمكن من اختبار أكبر قدر ممكن من أشكال الاستجابات والمساهمات التي يمكن أن يقدمها التعاون اللامركزي الإقليمي في هذا المجال، وبالنظر إلى أنها استجابات "غير معتادة"، وخاصة في المنطقة العربية التي تضعف فيها اللامركزية، وعلاقات التعاون اللامركزي، والحوكمة المتعددة المستويات لقضايا الهجرة، وتغلب فيها مقاربات التعامل التقليدية (الإنسانية) التي تقودها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وجب علينا التأسيس النظري الجيد للاستجابة الدولية اللامركزية لأزمة اللجوء من أجل الإحاطة بمسوغاتها وفحواها، ثم اختيار برنامج تعاون لامركزي إقليمي يتسم بشمولية الاستجابة وتكامل عناصرها، وتحليله وتقييمه في ضوء المساهمات النظرية المتوقعة منه، واحتياجات اللاجئين والمدن المضيفة المعبر عنها في تقارير مسوح ودراسات استطلاعية حديثة أجرتها مؤسسات متخصصة في هذا المجال، وأيضًا الاستطلاعات التي أجراها البرنامج ذاته على مستوى الدول والمجتمعات المضيفة المستهدفة.

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل برامج التعاون اللامركزي وتقييمها يخضعان لخطوات وإجراءات منهجية خاصة، تراعي خصوصية هذا الشكل من التعاون ونوعية مساهماته؛ فتنتقل من تحليل "هندسة البرنامج" ونقدها، رجوعاً إلى وثائقه الرسمية، ووقوفاً عند سياق بعثته، والأطراف المشرفة والداعمة والشريكة، وأهدافه وتدبيره العملية (تتضمن عادة تبادلاً وتشاركاً للتجارب والخبرات، والتدريب، والإعلام والتوعية، والمناصرة وبلورة الأجنداث والسياسات، وبعث مشاريع مصغرة نموذجية ... إلخ)، ثم متابعة عملية تنفيذه وتقييمها والوقوف على ما قدّمه فعلاً على أرض الواقع، وانتهاء بتقييم آثاره الممتدة والمستدامة (الدروس المستفادة، والمبادئ الموجهة، وأطر الحوكمة وغيرها).

تتوزع هذه الدراسة على أربعة محاور: يُبرز المحور الأول الخصائص الأصيلة والناشئة لهجرة اللجوء التي وجب التعامل معها بمقاربة تعاونية لامركزية، ويشرح كيف دفعت نحو اعتراف أكبر بدور السلطات المحلية، والتعاون اللامركزي في هذا المجال. ويحدد المحور الثاني أهم المساهمات النوعية التي يقدمها هذا الشكل من التعاون، عندما يأتي على شكل برامج متكاملة. ويغطي المحوران الأخيران الجانب التطبيقي؛ فيعرض الثالث أهم احتياجات المدن العربية المضيفة للاجئين، ويحلل الرابع ويقيم مساهمات "برنامج اللاجئين والمدن المتوسطة المضيفة"، ومدى استجابته لتلك الاحتياجات من خلال تأطير وتوجيه التعاون مع المدن الأوروبية والعربية المشمولة بالبرنامج، وبينها.

أولاً: هجرة اللجوء بوصفها موضوعاً للتعاون اللامركزي

ظلت هجرة اللجوء، بطبيعتها وحجم رهاناتها، موضوعاً للتعاون الدولي الحكومي وغير الحكومي (ما بين المنظمات غير الحكومية) الإنساني الذي يأتي تحت مظلات ومسميات مختلفة. لكن تحولات عديدة على مختلف الصعد في العقود الأخيرة، مسّت الفواعل والظاهرة في حد ذاتها، وأدت إلى تغير مقاربات ونهج التعامل مع هجرة اللجوء، وخاصة في العقد الأخير.

مسّ هذا التحول، أساساً، طبيعة التعامل والتعاون المطلوبين، ليتحول من الطابع الإنساني والإغاثي الصرف، إلى التعاون التنموي المستدام، كما مسّ مستويات التعاون ليدرج البعد المحلي والأقليمي، مكرساً بذلك التعاون المتعدد المستويات، كما مسّ أيضاً الفواعل ليشرك الفواعل وأصحاب المصلحة المحليين، وخاصة السلطات والجماعات المحلية على مستوى الأقاليم والمدن. إن جوهر هذا التحول، المترافق مع تقدّم مسارات اللامركزية والاعتراف التدريجي بالمتزايد بدور المدن والحكومات المحلية في التعاون الدولي، وجّه الاهتمام نحو "التعاون اللامركزي"، ليمثّل أحد أطر التعاون التنموي وأشكاله التي يمكنها المساهمة على نحو فعّال في تسيير أزمة اللجوء، وابتكار وتجسيد حلول تستجيب لحاجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة على المديين المتوسط والبعيد.

نحاول في هذا السياق تحديد وفهم خصائص هجرة اللجوء التي تجعل منها موضوعاً للتعاون اللامركزي، بل تجعل التعامل معها، ضمن هذا الإطار، أشد فاعلية من أشكال التعاون الأخرى وأطرها. كما نسلط الضوء أيضاً على الاعتراف الدولي بالمتزايد بدور هذا الشكل من التعاون وأهميته.

1. خصائص هجرة اللجوء وموجبات التعامل اللامركزي معها

تشير قوانين غالبية الدول، في مقارباتها لعلاقات التعاون اللامركزي في جانبها المتعلق بمجالات التعاون، إلى أن التعاون يسري على القضايا والمواضيع التي تدخل ضمن مهمات السلطات المحلية وصلحياتها. ولكنه عملياً، يسري

على القضايا التي غالبًا ما تكون لها مجموعة خصائص تحتم التعامل معها والتعاون عليها بهذا الشكل. وفيما يلي استعراض وإسقاط لأهم تلك الخصائص على هجرة اللجوء.

أ. الطبيعة المحلية - العالمية

الهجرة الدولية، بمختلف أشكالها، هي مسار "محلي - دولي - محلي"؛ فالمهاجرون إراديًا أو قسرًا ينطلقون من مدينة أو إقليم معيّن في دولة ما، متجهين نحو مدينة أو إقليم في دولة أخرى. وعلى المستوى المحلي، يقيم المهاجرون ويبدوون في وضع جذورهم⁽³⁾، وعلى هذا المستوى تتشكل وتبرز تحديات الهجرة ومشكلاتها بمختلف أبعادها⁽⁴⁾، ومنه تنتشر وطنيًا وإقليميًا ودوليًا.

وعلى هذا الأساس، يعتبر الفضاء المحلي فضاءً مناسبًا للتسيير الفعال لواقع الهجرات، وذلك على الرغم من خضوعها للسلطة التنظيمية العامة للدول⁽⁵⁾. ففي أغلب الدول، لا تمتلك سلطات المدن والبلديات صلاحية قانونية صريحة للتعامل مع طالبي اللجوء واللاجئين، ومع ذلك، فإن حجم القدوم وردّات الفعل البطيئة من السلطات الوطنية جعل سلطات المدن في الواجهة، ودفعها إلى أداء دور من دون صلاحية أو تفويض قانوني، ولا أيّ ميزانية لتغطية ذلك، فالمدن والحكومات المحلية هي التي توفر الحاجات الأساسية للمهاجرين واللاجئين القادمين الجدد، وهي التي تعمل على إدماج المهاجرين واللاجئين القدامى⁽⁶⁾. لذا، هناك اعتراف تدريجي بالأهمية الحيوية للحكومات المحلية في مجال تسيير عمليات الهجرة وتدفقاتها⁽⁷⁾، رغم تجاهلها عادة بالنظر إلى غياب الصلاحيات القانونية - السياسية في هذا المجال⁽⁸⁾.

لا يعني القول بالطابع المحلي لهجرة اللجوء أن السلطات والفاعلين المحليين قادرون وحدهم، أو يمتلكون الصلاحية الواقعية الحصرية للتعامل معها، وإنما يتطلب ذلك تدخل عديد الفاعلين؛ فاستجابة البلديات لا يمكن تحسينها من دون جهد مشترك من المنظمات والمانحين والحكومات الوطنية للعمل معًا على تلبية حاجات المجتمعات المضيفة واللاجئين⁽⁹⁾. وهذا المطلوب لا يمكن تحقيقه من دون اللجوء إلى التعاون اللامركزي. وفي ضوء ذلك، أصبحت الهجرات جزءًا من المحتوى المتعلق بعلاقات التعاون اللامركزي⁽¹⁰⁾.

3 Mariel Araya & Xavier Godàs, *Migrations: A New Era of Co-operation between Local Governments* (Montevideo: Observatorio de Cooperación Descentralizada UE-AL, 2008), p. 39.

4 Albert Serra & Mireia Belil, "Local Governments and Migrations in Latin America and the European Union," in: *Yearbook for Decentralised Cooperation: 2007* (Montevideo: Observatorio de Cooperación Descentralizada UE-AL, 2008), pp. 113, 114.

5 Araya & Godàs, p. 43.

6 "Social Affairs: Refugee Reception and Integration in Cities," Eurocities (March 2016), p. 13, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/36PVk9m>; "Urban Migration: Strengthening Cooperation with Civil Society," *Peer Learning Note*, no. 25, UCLG Learning (2019), p. 6, accessed on 5/2/2021, at: <http://bit.ly/2MASWMP>

7 Araya & Godàs, p. 42.

8 Ibid., p. 40.

9 "Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon," *Policy Brief*, Mercy Corps (March 2014), p. 16, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/3rwGnKf>

10 Araya & Godàs, p. 40.

ب. السياقية الإقليمية أو الوطنية

تختلف خبرات وتجارب الهجرة القسرية إلى المدن - بالنسبة إلى القادمين والمضيفين - اختلافاً كبيراً، وفي بعض الأحيان حتى داخل الدولة الواحدة⁽¹¹⁾، وخاصة في الدول ذات اللامركزية المتقدمة، حيث تتنوع قوانين الهجرة واللجوء وترتيباتها، أو الدول ذات التفاوت التنموي المناطقي أو التركيبية الفئوية أو الطائفية المتنوعة والمعقدة، وهذا ما يجعل الاستجابات الوطنية التي تتخذ شكل سياسة عامة وطنية موحدة ومفروضة من الأعلى نحو الأسفل غير مجدية لبعض البلديات والمدن، وهو ما يحتم التعامل معها بطريقة لامركزية، والاستعانة بالتعاون اللامركزي لاستهداف المناطق بما يناسبها، وتكملة التعاون الحكومي وغير الحكومي على مستواها.

ج. الطبيعة الجوارية

تجعل الخصائص السالفة الذكر من الهجرة ظاهرة "جوارية" بطبيعتها، إذ تؤثر هجرات اللجوء مباشرة في المجتمعات المضيفة وفي حياتهم اليومية؛ فتشير جل الدراسات والتقارير إلى تأثير الخدمات العامة المحلية في المجتمعات المضيفة على نحو رهيب، وخاصة خدمات المياه والكهرباء والنظافة والإسكان والنقل والصحة والتعليم التي باتت تحت ضغط شديد؛ فمؤسسات التعليم في لبنان مثلاً، باتت تعمل على مدار الساعة من أجل استيعاب الأطفال السوريين اللاجئين، كما تأثرت أسواق العمل تأثراً كبيراً أيضاً.

كما تساهم تحولات وعوامل أخرى عديدة في زيادة وتكريس الطبيعة "الجوارية" لهجرة اللجوء وأساليب التعامل معها، من بينها التحول في المنظور المتبع في مجال المساعدة الإنسانية والتنموية من أجل التركيز على الناس المحتاجين، لا على مكان إقامتهم، في إطار مفهوم "تتبع الناس"، وتقديم مساعدات موجهة إلى أي مجتمع مضيف يقدم ملاذاً للاجئين⁽¹²⁾. وبناء عليه، تحتم الطبيعة الجوارية لهجرة اللجوء اعتماد تعاون جوارى يُشرك مختلف الفاعلين الجواريين وأصحاب المصلحة من أجل ابتكار حلول مناسبة، ولا يمكن هنا التعاون الحكومي أو غير الحكومي وحده أن يكون فعالاً في مثل هذه الحالات.

د. الطبيعة الفنية

لهجرة اللجوء بعدد فني أيضاً، مع تأكيد طابعها المتعدد الأبعاد، خاصة البعدين السياسي والاقتصادي - الاجتماعي، لا يتطلب تعاوناً سياسياً وحكومياً بقدر ما يتطلب تنسيقاً وتعاوناً بين المصالح التقنية والفنية للبلديات المضيفة مع بقية الفاعلين والمصالح التقنية المعنية بهذا الشكل من الهجرة.

ويتجلى البعد الفني أساساً في تسجيل اللاجئين وإحصائهم، وتسوية وضعياتهم المدنية، والتعرف إلى خلفياتهم وتدقيق هوياتهم، وتحديد الإجراءات والتدابير المناسبة للتعامل معهم، وهذا سيتطلب مساعدة فنية من عديد

11 Robert Muggah & Adriana Erthal Abdenur, "Refugees and the City: The Twenty-first-century Front Line," *World Refugee Council Research Paper*, no. 2, World Refugee Council & Center for International Governance Innovation (July 2018), p. 11, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/3p31oRU>

12 "اليوم العالمي للاجئين 2019: إعادة كتابة قواعد مساندة اللاجئين والمجتمعات المضيفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، 2019/6/21، شوهد في 2021/2/5، في: <http://bit.ly/2KWpTSZ>

الفاعلين المختصين وأصحاب الخبرة والتجربة، وخاصة المنظمات الدولية وغير الحكومية ومصالح البلديات من الدول الأوروبية والغربية ذات السبق والتجربة.

هـ. الطبيعة الحضرية

مع بداية القرن الحالي، كانت غالبية اللاجئين تقيم في المخيمات أو التجمعات الريفية. ولكن منذ عام 2006، ارتفعت نسبة اللاجئين الحضريين على مستوى العالم ارتفاعًا كبيرًا، حتى وصلت إلى 61 في المئة عام 2018. وكان تدفق اللاجئين السوريين منذ عام 2012 قد تسبب في زيادة اللاجئين الحضريين إلى أكثر من الضعف⁽¹³⁾.

وتتضح الطبيعة الحضرية لهجرة اللجوء جليًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عالية التعمير؛ إذ إن ما يقدر بنحو 80-90 في المئة من المهجرين يعيشون في المدن⁽¹⁴⁾. وتصل نسبتهم في منطقة البحر المتوسط إلى 90 في المئة، وهذا مرتفع على نحو واضح عن المتوسط العالمي المقدر بنحو 61 في المئة⁽¹⁵⁾.

على هذا النحو، أصبحت الهجرة تقريبًا مرادفًا للتحضر (الإقامة في المناطق الحضرية)، ويعزى ذلك إلى كون المدن هي وجهة غالبية المهاجرين⁽¹⁶⁾. وكون بعض الدول (لبنان في المنطقة العربية) تتبنى سياسة صارمة تجاه إقامة المخيمات (سياسة "لا مخيم"، 'no-camp' policy)، لذلك تغلب الطبيعة الحضرية على نحو صارخ على أزمة اللجوء فيها.

تحتم الطبيعة الحضرية لهجرة اللجوء على السلطات المحلية وقادة المدن التصرف والتعامل مع هذا الواقع، كما أنها تضيء طبيعة مخفية على هذه الهجرة، وتنتج عديد التحديات والصعوبات، مثل صعوبة تعقب اللاجئين والتعرف إلى عددهم وأماكن وجودهم، وفي الحصيعة، قد يحرمون حتى من المساعدات الإنسانية. وهذا ما يتطلب اللجوء إلى أشكال تعاون أشد مرونة وانفتاحًا وجوارية، وتنسيقًا أكبر بين حكومات المدن والقطاع الخاص والمنظمات الإنسانية من أجل الاستفادة من مواطن القوة النسبية لكل هيئة من الهيئات المذكورة⁽¹⁷⁾.

وبناء عليه، فإن واقع النزوح الحضري يتطلب مقاربات مختلفة للاستجابات الإنسانية في الأوساط الحضرية؛ مقاربات تضع سلطات المدن في المركز، ليس على أساس القدرات، ولكن على أساس الرغبة والإرادة لاستضافة السكان النازحين، وشرعيتها للإشراف على تقديم الخدمات ضمن نطاق صلاحياتها⁽¹⁸⁾. وقد وجه تقرير الهجرة العالمي لسنة 2015 انتباهنا إلى ضرورة تشكيل شراكات داخل المدن وبينها؛ لتسيير الهجرة، بما فيها التنمية الاقتصادية لهذه المدن⁽¹⁹⁾. وهي دعوة صريحة إلى التعاون اللامركزي في هذا المجال، أكدتها الأجدات والمواثيق العالمية المعتمدة في السنوات الأخيرة.

13 United Nations High Commissioner for Refugees, *Global Trends: Forced Displacement in 2018* (Geneva: UNHCR, 2019), p. 57.

14 "Cities of Refuge in the Middle East: Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge," *Policy Note*, The World Bank, 14/9/2017, p. 4, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/3jtekiU>

15 Ibid.

16 International Organization for Migration, *World Migration Report 2018* (Geneva: IOM, 2017), p. 227.

17 "Urban Refuge: How Cities Are Building Inclusive Communities," International Rescue Committee (2018), p. 11, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/3oTcYPC>

18 Ibid.

19 *World Migration Report 2018*, p. 229.

و. طول الأمد (هجرة ممتدة)

ما برح متوسط مكوث اللاجئين في بلد اللجوء يزداد، حتى أصبحت هذه الهجرة هجرةً قسريةً ممتدة (طويلة الأمد). ففي عام 2016، صرّحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن مدة النزوح باتت تصل تقريباً إلى 20 عاماً. وفي تقريرها الأخير، راجعت المفوضية تعريف حالات الهجرة القسرية الممتدة⁽²⁰⁾. وبناءً عليه، فإن 15.9 مليون لاجئ هم في وضعيات ممتدة في نهاية عام 2018، وهذا يمثل 78 في المئة من اللاجئين حول العالم، مقارنةً بـ 66 في المئة في العام الماضي. وضمن هذا العدد، هناك 5.8 ملايين هم في وضعيات لجوء تمتد 20 عاماً أو أكثر، و10.1 ملايين لاجئ في وضعيات ممتدة أقل من 20 عاماً، أكثر من نصفهم من اللاجئين السوريين في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا⁽²¹⁾. وبوصفها هجرة ممتدة، تجاوزت أزمة اللاجئين طابعها "الإنساني" إلى الطابع "التنموي"، ما استدعى مكاملة التعاون والتدخل الإنساني بالتعاون التنموي اللامركزي.

2. تزايد الاعتراف بأهمية التعاون اللامركزي في مجال هجرة اللجوء

تقر اتفاقية عام 1951 الخاصة بأوضاع اللاجئين بأنّ التوصل إلى حلٍ مُرضٍ لحالات اللاجئين لن يتحقق بمعزل عن التعاون الدولي، وإلا فإن اللجوء قد يُلقى أعباءً باهظة على عاتق بلدان معينة. لكن هذا التعاون ظل متمركزاً حول التعاون الحكومي وغير الحكومي القائم على مبدأ التضامن والإغاثة، وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين. ومع عديد التحولات التي أشرنا إليها في مقدمة هذا المحور، وبالنظر إلى الخصائص المذكورة التي اتخذتها هذه الظاهرة، بدأ الاعتراف تدريجياً بصلة السلطات المحلية والهيئات اللامركزية ومكانتها ضمن علاقات التعاون الدولي في مجال هجرة اللجوء.

وقد اعترفت العديد من المنظمات الدولية الفاعلة (خاصة الأمم المتحدة ووكالاتها، والاتحاد الأوروبي)، وكذلك الأطر الإقليمية والدولية المختلفة، بدور التعاون بين الفاعلين وأصحاب المصلحة المحليين من مختلف الدول في التعامل مع أزمة اللجوء من خلال التعاون اللامركزي. ولضيق المجال، ستقتصر الدراسة على الإشارة إلى التطورات الأخيرة في هذا الجانب، وتحديداً، ما أتت به الاتفاقات الدولية للهجرة واللجوء.

أ. الاتفاق العالمي حول الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة

يعترف "الاتفاق العالمي حول الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة" The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, GCM بدور الحكومات المحلية في التعاون الدولي في مجال الهجرة، ويشير في هدفه الثالث والعشرين إلى: "إشراك ودعم السلطات المحلية في تحديد الاحتياجات والفرص المتاحة للتعاون الدولي من أجل تنفيذ الاتفاق العالمي تنفيذاً فعالاً، ومراعاة وجهات نظرها وأولوياتها في استراتيجيات التنمية والبرامج والخطط المتعلقة بالهجرة باعتبار ذلك وسيلةً لكفالة الحوكمة الرشيدة، واتساق السياسات عبر مختلف القطاعات الحكومية والسياساتية، وإضفاء أقصى حد من الفعالية على التعاون الدولي في مجال التنمية وتحقيق أقصى أثر من هذا التعاون"⁽²²⁾.

20 Global Trends: Forced Displacement in 2018, pp. 22-23.

21 Ibid.

22 الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 2018/11/19، الفقرة 39، البند ج.

كما يعترف الميثاق بأن تنفيذه يتطلب جهودًا على مختلف المستويات بما فيها المستوى المحلي⁽²³⁾، وأنه سيتم مع عديد الشركاء من بينهم فواعل التعاون اللامركزي: السلطات المحلية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية ... إلخ⁽²⁴⁾ واعترف كذلك بدور الجماعات المحلية في التقييم والمتابعة والاستعراض الخاصة بتنفيذ الميثاق⁽²⁵⁾.

ب. الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

يشير "الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين" The Global Compact on Refugees, GCR إلى أننا أمام حالة من "حالات اللجوء الكبرى" التي تحتاج إلى تعامل شامل ومتكامل، ومن الطبيعي أن تلتزم الدول والمجتمعات المضيفة الدعم من المجتمع الدولي. وقد أقر هذا الاتفاق تجاوز نهج التعامل التقليدية مع حالات اللاجئين واسعة النطاق⁽²⁶⁾. وأقر أيضًا بأن "السلطات المحلية والفاعلين المحليين الآخرين، هم المستجيب الأول لحالات اللجوء واسعة النطاق، وهم الأكثر عرضة للضغوط الكبيرة على المدى المتوسط"⁽²⁷⁾. ويؤكد مسؤولية الجماعات المحلية ودورها في هذا المجال، ويضعها ضمن قائمة "أصحاب المصلحة المعنيين"⁽²⁸⁾. كما يعترف هذا الاتفاق ويدعم دور "شبكات المدن والبلديات" المضيفة للاجئين، ويشجعها على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والنهج المبتكرة للاستجابات في البيئات الحضرية. كما يدعم ترتيبات التوأمة⁽²⁹⁾. وتوازيًا مع ذلك، يعترف أيضًا بدور منظمات المجتمع المدني في تحديد مواطن القوة والاحتياجات والتخطيط وبناء القدرات وتنفيذ البرامج وغيرها⁽³⁰⁾.

ورغم كل ما أشرنا إليه، فإن عديد الجهات المعنية بالتعاون اللامركزي في هذا المجال لا تزال تعتبر أن الاعتراف الدولي به منقوصًا، ويحتاج إلى مزيد من التأكيد والوضوح، وتحديد دقيق لدور هذا التعاون ومكانته⁽³¹⁾. لكن الاعتراف القائم يمثل نافذة يمكن لمبادرات وفواعل التعاون اللامركزي أن تستغلها لإثبات جداتها وفرض نفسها في هذا الجانب.

ثانيًا: المساهمات الممكنة للتعاون اللامركزي في مجال هجرة اللجوء

لم يكن الاعتراف بدور التعاون اللامركزي في التعامل مع الهجرة الدولية، بشكليها الإرادي والقسري، بسبب خصائصها المذكورة ودخولها ضمن نطاق "سيادة" الجماعات المحلية وسلطتها فحسب، بل بدرجة أكبر بسبب طبيعة المساهمة التي يمكن أن يقدمها هذا الشكل من التعاون، وهي مساهمة نوعية وتستجيب لعديد التحديات التي تطرحها هذه

23 المرجع نفسه، الفقرة 40.

24 المرجع نفسه، الفقرة 44.

25 المرجع نفسه، الفقرة 53.

26 المرجع نفسه، الفقرة 37.

27 المرجع نفسه.

28 المرجع نفسه، الفقرة 3.

29 المرجع نفسه، الفقرة 38.

30 المرجع نفسه، الفقرة 40.

31 Eva Dick & Jana Kuhnt, "The Neglected Role of Cities in the Global Compact on Refugees," *The Current Column*, German Development Institute (January 2019), accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/3q6Es5S>

الهجرة عن طريق حلول مبتكرة ومستدامة. نستعرض هنا أبرز المساهمات الممكنة لهذا الشكل من التعاون في مجال تسيير هجرة اللجوء بناء على بنيته المفهومية والنظرية، وعلى تجارب تدخّله السابقة في عدة مناطق من العالم.

1. جمع الشركاء وأصحاب المصلحة وتنسيق جهودهم

من بين أبرز خصائص التعاون اللامركزي كونه تعاوناً "متعدد الفواعل"؛ فهو إن كان متمحوراً حول "السلطات المحلية اللامركزية"، فإنه يجمع حولها عديد الفواعل من طبيعة ومستويات مختلفة (سلطات مركزية ولا مركزية، ومنظمات غير حكومية، وقطاع خاص، والمجتمع البحثي والأكاديمي ... إلخ)⁽³²⁾. ومن هذا المنطلق، يتوافق هذا التعاون مع تعدد الفاعلين والمتدخلين في هجرة اللجوء، بل إنه يشمل تقريباً غالبية الفاعلين. وفي الحصلة، يمكن مبادرات هذا التعاون، وخاصة تلك التي تأتي على شكل شراكات وتشبيك وبرامج ومشاريع تعاون، أن تجمع مختلف المتدخلين عن طريق تأطير نشاطهم، وتنسيق جهودهم ومكاملتها ضمن إطار مجموعة من المبادئ والأهداف والاستراتيجيات وآليات العمل. فالشراكات القوية التي تجمع السلطات الإقليمية والمحلية مع منظمات المجتمع المدني وبقية الفاعلين في ظل هذا الشكل من التعاون، توفر إمكانية التقليل من عديد النقائص وخلق استراتيجيات مشتركة من طبيعة إدماجية وإقليمية، ومن ثمّ، تدعم التنسيق والتحكم من جميع النواحي⁽³³⁾.

كما أن شبكات التعاون اللامركزي وبرامجه يمكنها أن تمثّل إطاراً مؤقتاً يضبط علاقة السلطات المركزية بالسلطات المحلية ويجعلها علاقة متكافئة، يمكن لبرامجه أن تعمق اللامركزية وتساهم في مراجعة هذه العلاقة وإصلاحها على المديين المتوسط والبعيد.

يتيح هذا النوع من التعاون التنسيق المحلي والأقليمي العالي المهم لبلوغ المجموعات الأكثر هشاشة⁽³⁴⁾ في حالات اللجوء وغيرها، وهو بذلك يساهم في التعامل مع انشغال تعدد الفاعلين المتدخلين الذي عادة ما يشتت الجهود والأموال، ويزعج السلطات المركزية والمحلية في المجتمعات المضيفة للاجئين، ويحرم بعض الفئات من السكان واللاجئين من الحصول على المساعدة والتكفل المطلوب.

2. بناء قدرات الفاعلين وأصحاب المصلحة

يقدم التعاون اللامركزي في مثل هذه الحالات خدمة مهمة جداً، تتمثل في بناء قدرات الفاعلين المحليين وأصحاب المصلحة في المجالات التي تحتاج إليها الإدارة الجيدة لملفات الهجرة القسرية، خاصة ما يتعلق بالجانب الإحصائي (مثل تسجيل اللاجئين وإحصائهم)، والتخطيط للتنمية المحلية في سياقات اللجوء، وتقديم الخدمات العامة الأساسية والأشدّ تضرراً (المياه، الكهرباء، النظافة وغيرها)، وبعث المشاريع الصغيرة ومشاريع البنية التحتية، وتعبئة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة. ويقدم التعاون اللامركزي هذه المساهمة عن طريق حزمة من الأدوات، أهمها ورش

32 ينظر تفاصيل عن مقاربات التعاون اللامركزي وكيف تمثّل السلطات المحلية فاعلاً محورياً يمارس دور القيادة لباقي الفواعل المحليين والناشطين محلياً، في: مباركية، ص 12-13.

33 Agustí Fernández de Losada Passols, "Shaping a New Generation of Decentralised Cooperation for Enhanced Effectiveness and Accountability," PLATFORMA & Conference of Peripheral Maritime Regions (CPMR) (October 2017), p. 33, accessed on 5/2/2021, at <https://bit.ly/3jAYh5>

34 Muggah & Adriana, p. 12.

العمل والتدريب، والندوات. ويعدّ بناء القدرات من أهمّ الإسهامات التي يقدمها التعاون اللامركزي للفاعلين المنخرطين في برامجه، إذ غالبًا ما تكون مساهمة مستدامة، تستهدف قدراتٍ يمكن استخدامها دائمًا، حتى بعد تجاوز حالات الأزمات.

3. تشارك التجارب والممارسات الجيدة

يقدم الفاعلون في إطار التعاون اللامركزي واحدة من الخدمات الأساسية، هي تشارك الخبرات والتجارب فيما بينهم. وهجرة اللجوء، من بين المجالات التي تستوجب مثل هذه المساهمة؛ فحتى مع الطبيعة الحضرية والإقليمية لهذه الهجرة، وفي حين أن كل المدن متميزة، هناك حتمًا عديد الدروس التي يمكن استخلاصها وتشاركها عبر العالم⁽³⁵⁾. وتزداد قيمة هذه المساهمة، بالنسبة إلى البلديات التي تفتقر إلى خبرة أو تجربة سابقة في استضافة اللاجئين، وتلك التي لا تمتلك طاقمًا إداريًا وفتيًا مؤهلًا لابتكار الحلول المناسبة في مثل هذه الحالات، وهي حالة غالبية البلديات في الدول النامية وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تحفظت عديد الدراسات والتقارير على كون المدن غالبًا ما تعمل بمعزل عن بعضها البعض، في الوقت الذي ينبغي لها الاستفادة من القنوات المتزايدة فيما بينها لتشارك التجارب وتبني أفضل الممارسات، وأقرت بأن إقامة الشراكات بين المدن في الدول النامية وإدماجها في شبكات ما بين المدن سيساهمان في ترقية التنمية، وتكييف حلول مبتكرة وتبنيها؛ للتقليل من أخطار تدفقات اللاجئين إليها وتعظيم مزاياها⁽³⁶⁾.

4. دفع التحول نحو المقاربة التنموية

يساهم التعاون اللامركزي من خلال مبادراته المختلفة، باعتباره شكلًا من أشكال التعاون التنموي الدولي، في دعم تحوّل مقاربة التعامل مع حالات اللجوء الواسعة النطاق والممتدة من التعامل الإنساني (الإغاثة والمساعدة الإنسانية) ذي الفاعلية الضعيفة، إلى التعامل الإنساني - التنموي ذي الأثر المستدام في اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء. فمن خلال منطق المشاريع والمشاريع المصغرة الذي يقوم عليه، يساهم هذا التعاون في جعل المساعدات الإنسانية المالية والمادية مدخلات لمشاريع تنموية، تخلق ديناميكية في الاقتصاد المحلي والوطني، وتوفر فرص عملٍ ودخلًا مستدامًا للاجئين والمجتمعات المضيفة، وبناء عليه، يفك تبعيتهم للمساعدة الإنسانية، ويكرس استقلاليتهم ويضمن رأس مالهم البشري.

5. التمويل المستدام للاستجابات الإنسانية - التنموية

على الرغم من أن التعاون اللامركزي ليس تحويليًا أو تقديمًا للمساعدة المالية المباشرة، فإنه جاء أساسًا لتدارك نقائصها وضعف فاعليتها التنموية. إلا أن له عدة صور للتأثير والمساهمة المالية حتى في سياق هجرة اللجوء. ففي ظل الحاجة المالية للسلطات المحلية، يساهم هذا الشكل من التعاون في المساعدة على إيجاد حلول مبتكرة لا تحتاج

35 Ibid., p. 11.

36 Ibid., p. 13.

إلى كثير من المال، وخاصة بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المعروفة بنجاحاتها من الناحية المالية. ومن جهة أخرى، ومن خلال التجارب الجيدة القابلة للنقل، والمساعدة الفنية على نقلها وتكييفها على النحو المناسب، يساهم التعاون اللامركزي في توفير كثير من الجهد والمال بالنسبة إلى البلديات المستفيدة، كما يمكنه أن يكون مصدرًا لتمويل البسيط والمستدام لاستجابات مختلف الفاعلين في مجال هجرة اللجوء، وذلك عن طريق مشاريعه وبرامجه المتوسطة والبعيدة المدى التي تقوم على أساس اتفاقيات مالية تسمح بتمويل بسيط، لكنه مستدام نوعًا ما.

وإذا نظرنا إلى أزمة اللجوء الحالية التي جاءت في ظل أزمات وصعوبات اقتصادية لدول أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتعزز قيمة مبادرات التعاون اللامركزي التي تعتمد على تمويل قليل وذو فائدة كبيرة.

6. محللة الأطر والاتفاقات الدولية لهجرة اللجوء وتوجيه الفاعلين

عرف التعاون الدولي في مجال الهجرة واللجوء تطورًا مهمًا مع اعتماد الاتفاقيين العالميين للهجرة واللجوء، وإضافة إلى مساهمة عديد فاعلي التعاون اللامركزي (منظمات وشبكات) في مناقشات صياغة تلك المواثيق واعتمادها، والنضال من أجل اعتراف أكبر بدور المدن والسلطات المحلية في إدارة ملفات الهجرة، يساهم التعاون اللامركزي اليوم من خلال فاعليه ومبادراته في محللة (أي إضفاء الطابع المحلي) تلك المواثيق، حتى يكون لها أثر فعال في الواقع. وعمليًا، يتم ذلك من خلال احتضان أو مشاركة في النقاشات ولقاءات الخبراء حول كيفية محللة تلك المواثيق، وإعداد أدلة وتوجيهات للحكومات المحلية حول كيفية تطبيقها⁽³⁷⁾. كما أن المبادئ التي تعمل بها، والمتوافقة مع المبادئ التي قامت عليها المواثيق الدولية، تتحول إلى مبادئ مرشدة ومؤسسة لمبادرات تعاون أخرى، بل لأجندات التعاون الإقليمي والعالمي في هذا المجال، وأيضًا، عادة ما تكون مشاريع هذا التعاون نموذجية وإرشادية لمبادرات تعاونية أخرى. وتسمح برامج التعاون اللامركزي، من خلال عدة نشاطات تتضمنها، بوضع معايير تنفيذية تمثل مرجعية للتعامل مع مثل هذه الأزمات والحالات⁽³⁸⁾.

ويساهم أيضًا نضال المنظمات وشبكات الفاعلين المحليين في جعل الهجرة ضمن أجندات بعض الإدارات المحلية التي لم تعتبر هذه القضية من أولوياتها الملحة، ومن ثم، تفسح الطريق للتغيير، وتساهم في بناء استراتيجيات حضرية واقتصادية خاصة بالمخيمات والمدن المضيفة للاجئين.

ومع أهمية كل المساهمات المذكورة، فإن الأهم أن ما يقدمه التعاون اللامركزي عمومًا، خاصة عندما يأتي على شكل "برامج تعاون"، وضعه إطارًا عامًا للتعاون بين الجهات الشريكة، يسمح بتنسيق الجهود وتشارك الخبرات والتجارب، والتدريب وبناء القدرات ذات الفائدة والاستخدام المستدام الذي يعزز صمود المدن والبلديات المضيفة للاجئين في الفترة الحالية وفي المستقبل. على أن هذا الإطار لن يكون إطارًا حصريًا، ولن يحل كاملًا محلّ المساعدات الإنسانية المستعجلة، ولا تدخلات الحكومات المركزية والمحلية وسياساتها، وإنما يكملها، ويتجه بها نحو مزيد من الفاعلية والكفاءة والاستدامة.

37 على سبيل المثال، نظم مركز التكامل المتوسطي CMI واستضاف لقاء خبراء Experts Meeting تضمن كل الشركاء الدوليين والإقليميين، للبحث في محللة مواثيق الهجرة واللجوء، وتطوير توجيه الفاعلين المحليين، وذلك بالتعاون مع برنامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة، بتاريخ 2019/6/27 بمدينة مارسيليا الفرنسية. للتفاصيل ينظر:

"Localizing the Global Compacts: UN Experts Meeting," Center for Mediterranean Integration (CMI), 27/6/2019, accessed on 28/1/2020, at: <http://bit.ly/2My2Az4>

38 Muggah & Adriana, p. 13.

ثالثاً: انشغالات المدن العربية المضيفة للاجئين واحتياجاتها

في ظل أزمة اللجوء الراهنة، يُتوقع أن يكون هناك كثير من البلديات لمواجهة هذه الأزمة، ولكن لم يتم تزويدها سوى بقليل من الدعم والتوجيه لمساعدتها على التكيف مع عديد المسائل ذات الصلة، مثل: تسجيل القادمين، والحفاظ على الأمن، وضمان قدر مناسب وكافٍ من المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي، وتسهيل الحصول على مأوى، والتوسط والوقاية من التوتر بين الجماعات، وذلك كله جزء صغير من الضغوطات الكثيرة التي تتعرض لها البلديات⁽³⁹⁾. وبسبب ذلك، ومن جرّاء التدفق الواسع والسريع للاجئين إليها، وقعت مدن بعض الدول العربية وبلداتها (لبنان والأردن والعراق وغيرها) تحت وطأة ضغط شديد، خاصة أنها تُركت وحدها في بداية الأمر للتعامل مع الأزمة، وبإمكاناتها الخاصة المحدودة أصلاً. وقد عبّرت هذه المدن عن هواجسها وانشغالاتها الأساسية لحكوماتها الوطنية وللأطراف المعنية في المجتمع الدولي، ودعت إلى التضامن والتعاون معها لإيجاد حلول للأزمة.

يتطلب تحديد أطر التعاون المطلوبة وأشكاله، وتنظيم استجابات فعالة ومستدامة لأزمة لجوء بالحدة والخصائص المذكورة، أولاً تشخيص احتياجات الأطراف المعنية، ولا سيما في هذه الحالات احتياجات البلديات والسلطات المحلية من جهة، واحتياجات المجتمعات المضيفة واللاجئين من جهة أخرى. وهو الأمر الذي عملت عليه عديد الجهات المتدخلة في أزمة اللاجئين الجارية.

وعلى الرغم من تعدد محاولات التشخيص والمسوح التي أُجريت، فإننا لاحظنا أن نتائجها متقاربة إلى حد بعيد على مستوى مختلف دول المنطقة العربية (دول الجوار السوري أساساً). ويبرز في هذا السياق التشخيص الذي أجرته مؤسسة "ميرسي كوربس/ فيالق الرحمة" Mercy Corps في لبنان عام 2014، والذي سيُتخذ مرجعاً، بمعية نتائج استطلاعات "شبكة التعلم للبلديات المضيفة" التابعة لـ "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة"، لتحديد الاحتياجات العامة، وتصور الاستجابات المطلوبة والتأطير اللازم لها.

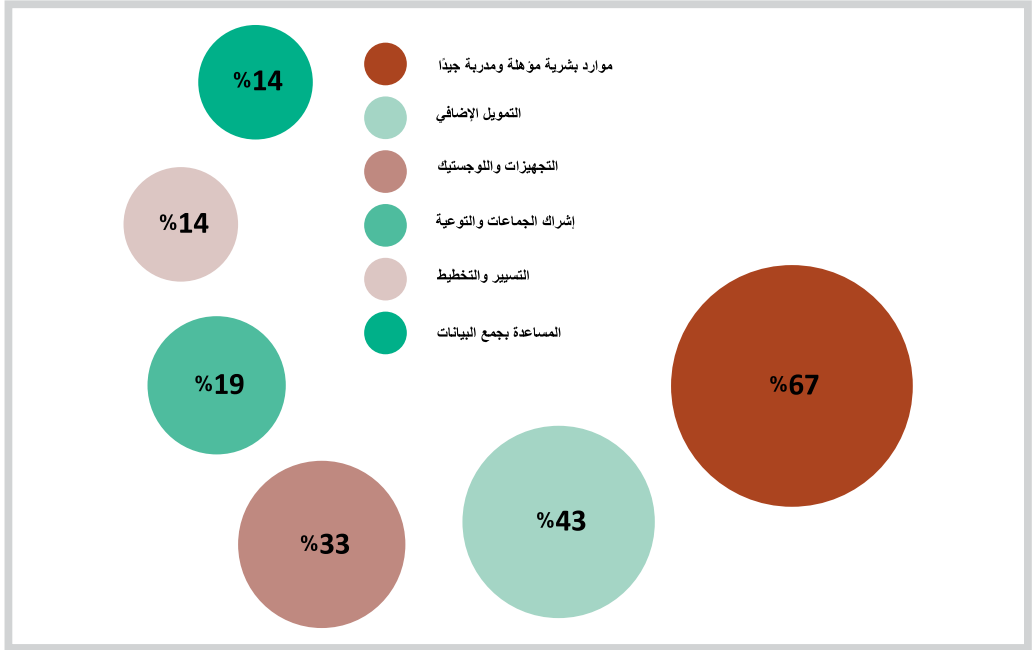
حاجات اللاجئين الحضريين معروفة، غالباً، من حيث النوع (الخدمات الأحيائية العامة: السكن أو الملجأ، والماء، والغذاء، والكهرباء، والتعليم، وفرص العمل ... إلخ)، وتشابه كثيراً وتتقارب مع حاجات المواطنين والسكان من الطبقات الاجتماعية البسيطة في المجتمعات المضيفة لدول الشرق الأوسط وتركيا. وهذا ما أكدته استطلاع مؤسسة "ميرسي كوربس" الذي أُجري في لبنان، واستجوب اللاجئين والمواطنين اللبنانيين المحليين، والذي أبرز الحاجة إلى فرص عمل والتزود بالخدمات الأساسية، خاصة الكهرباء والماء؛ إذ إن 50 في المئة من المجتمع المضيف في لبنان و47 في المئة من اللاجئين المستجيبين اعتبروا البطالة انشغالهم الأول. كما اعتبر 55 في المئة من المجتمع المضيف و28 في المئة من اللاجئين المستجيبين أن الكهرباء حاجة ماسة وغيابها أو اضطرابها يمثل مشكلة حقيقية. واعتبر 36 في المئة من السكان أيضاً، و15 في المئة من اللاجئين، الماء حاجة ملحة⁽⁴⁰⁾.

والملاحظ أن هذه الحاجات تتعلق بمجموعة من الخدمات العامة المحلية التي تدخل ضمن صلاحيات السلطات المحلية للبلديات ومهماتها، وتتسبب في زيادة الضغط على منظومة تقديم تلك الخدمات بفعل طلب اللاجئين

39 "Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon," p. 4.

40 Ibid., p. 8.

شكل يوضح الأولويات الأساسية للبلديات اللبنانية المضيفة للاجئين في مجالات بناء القدرات



المصدر:

"Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon," Policy Brief, Mercy Corps (March 2014), p. 14, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/3rwGnkf>

الحضريين عليها. ومن أجل دعم منظومة خدماتها، ومساعدتها على الصمود، والتكفل باللاجئين والمجتمع المحلي في إطار استجابة تنموية متكاملة، تبلورت لدى السلطات المحلية مجموعة من الاحتياجات. يستعرض الشكل الحالة اللبنانية، ويليه شرح وتوضيح لمختلف الحاجات المعبر عنها.

1. الحاجة إلى التدريب وبناء القدرات

ليس من المفاجئ اعتبار أن البلديات تحتاج إلى دعم وبناء أكثر لقدراتها، بالنظر إلى الزيادة الحادة في السكان المترافقة مع انخفاض الموارد المتاحة والضغط على الموارد الحالية. مع أنها مكلفة بعدد الصلاحيات، فغالبية بلديات الدول العربية لا تملك الموارد والكفاءات الخاصة الكافية للقيام بأدوارها. وبناء عليه، ووفق تقييم مؤسسة "ميرسي كوربس"، كان بناء القدرات الحاجة الأولى للبلديات⁽⁴¹⁾.

المدن مسؤولة أولاً عن تقديم الخدمات العامة لكل السكان الحضريين، وفي سياقات اللجوء، ينبغي لها تقديم خدمات خاصة للسكان المهمشين واللاجئين. مع ذلك، فهي غالباً، لا تمتلك الخبرة أو القدرة على تقديم هذه الخدمات الخاصة⁽⁴²⁾. ففي لبنان مثلاً، هناك أكثر من ألف بلدية، غالبيتها ضعيفة وبطاقم إداري محدود، وتفتقد القدرة على

41 Ibid., p. 12.

42 "Urban Refuge: How Cities Are Building Inclusive Communities," p. 15.

تقديم الخدمات التنموية، وهي أوجه قصور تسبق الأزمة السورية⁽⁴³⁾، ولكنها تفاقمت معها. كما أن غالبية البلديات لا تعرف بنية المانحين والتنسيق الإنساني، وسيكون عليها الاطلاع على ذلك من أجل تنسيق جيد مع بقية الفاعلين⁽⁴⁴⁾. ويتوافق هذا مع نتائج استطلاع لـ "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة"، فقد أكد 97 في المئة من ممثلي البلديات المستجيبة حاجتهم إلى مزيد من الدعم الفني والتدريب وبناء القدرات في مجالات إدارة الأزمات، والتزويد بالخدمات في مختلف القطاعات (خاصة المياه والبنية التحتية)⁽⁴⁵⁾.

2. الحاجة إلى التعلم والاستلهام من التجارب

موجات لجوء بهذا الحجم والنوع والسرعة، لا يمكن التعامل معها ارتجالياً أو مؤقتاً، وإنما تستدعي تعاملًا مبتكرًا ومدروسًا ورسنيًا، ومجربًا أيضًا. ولكن الموظفين البلديين والممثلين المنتخبين الذين يبحثون عن الابتكار والحلول عند استضافة اللاجئين، ليس لديهم في كثير من الأحيان موارد كافية للتعلم من تجارب أخرى ومشاريع ناجحة. ونتيجة لذلك، وفي استطلاع لـ "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة"، أعرب 98 في المئة من ممثلي المدن والبلديات المستجيبة وموظفيها عن اهتمامهم ورغبتهم في تبادل التجارب مع البلديات الأوروبية المضيفة⁽⁴⁶⁾.

3. الحاجة إلى التمويل الإضافي والمستدام

أرهقت أزمة اللاجئين حكومات الدول المضيفة وبلدياتها التي هي أصلًا دول متوسطة الدخل، وجماعاتها المحلية تعاني مشكلات مالية مزمنة؛ فغالبية البلديات تعتمد على التحويلات المالية من الحكومة المركزية ومؤسساتها العامة (صناديق الدعم) التي لم تزد حصتها حتى مع الأزمة؛ ففي لبنان مثلاً، ومنذ بداية الأزمة السورية، لم يزد نصيب التمويل للبلديات للتصدي لتزايد الاحتياجات. كما أن الدعم القائم غالبًا ما يتأخر ويأتي على شكل حصص متعددة، ما يعيق قدرة البلديات على وضع مخططات ومشاريع طويلة الأمد⁽⁴⁷⁾.

زادت الأزمة الحالية من حاجة الدول والبلديات المضيفة إلى التمويل والاستثمار من أجل توسيع قطاعات الخدمات الأساسية ودعمها لكل من المجتمعات المضيفة واللاجئين، ودفعت بعضها في اتجاه الاستدانة. لكن، كانت هناك عقبة أخرى، هي أن دولاً مثل الأردن ولبنان من البلدان المتوسطة الدخل، ولذا ليس في مقدورها الحصول على موارد تمويل ميسر. وبالنظر إلى الطبيعة الممتدة لأزمة اللجوء الحالية، تحتاج السلطات المحلية إلى دعم فني ومالي مستعجل ومستدام، حتى تتمكن من وضع أنظمة للتعامل مع حاجات المجتمعات واللاجئين في السنوات القادمة⁽⁴⁸⁾، وهو مطلب 93 في المئة من ممثلي البلديات اللبنانية المستجيبة⁽⁴⁹⁾.

43 Dima Mahdi, "Understanding Refugee Politics in Lebanon and Calls for Repatriation," *LCPS Policy Briefs*, no. 30, The Lebanese Center for Policy Studies (October 2017), p. 5, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/3tFHGPC>

44 "Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon," p. 12.

45 "Mediterranean Refugees and Host Communities Program," Center for Mediterranean Integration, Amman Peer to Peer Learning Workshop (Presentation), 31/5/2016, p. 8, accessed on 1/2/2021, at: <https://bit.ly/3psRnhV>

46 Ibid.

47 "Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon," p. 13.

48 Ibid., p. 20.

49 Ibid., p. 23.

تعتقد البلديات أن التدارك يأتي بإصلاح ماليّة البلديات على المدى المتوسط والبعيد، وهذا سيتطلب تغييرات في القوانين إلى درجة تمكّن المدن من تحديد سياسات الإقامة، وتحصيل الضرائب من المهاجرين المتزايدين فيها⁽⁵⁰⁾، وأيضاً، زيادة الدعم المالي فوراً من السلطة المركزية، وعن طريق التعاون المحلي (تعبئة القطاع الخيري والقطاع الخاص) والدولي.

4. الحاجة إلى التجهيز ودعم نشاطاتها

عبّرت بعض البلديات عن حاجتها العاجلة إلى تجهيزات بعينها لدعم نشاطاتها، مثل: جمع النفايات (حاويات وعربات جمع القمامة)، والتزويد بالمياه (شبكات توزيع وصرف المياه)⁽⁵¹⁾.

5. الحاجة إلى التنسيق مع المتدخلين الآخرين وبينهم

من السهل التكهن بأنه في ظل وجود قيادة مركزية ضعيفة من طرف الحكومات المحلية، يمكن أن تعاني المساعدات الإنسانية نقص التنسيق، كما يمكن أن توجه الموارد التقنية والمالية إلى الذين ليسوا في أمس الحاجة إليها⁽⁵²⁾. وقد لاحظت البلديات، كما اللاجئون، ضعف هذا التنسيق ونتائج على إدارة هذه الأزمة، فوفق أحد الاستطلاعات، فإن 51 في المئة من اللاجئين المستجيبين في لبنان أكدوا ضعف التنسيق بين المنظمات والبلديات واشتكوا منه⁽⁵³⁾.

وفي ظل الاعتراف بأن مزيداً من التنسيق ما بين المنظمات سيساعد على تحديد الحاجات، ويزيد من درجة التكاملية في الاستجابة⁽⁵⁴⁾ من جهة، والغموض والتحديات التي تعترض هذا التنسيق من جهة أخرى⁽⁵⁵⁾، عبّرت البلديات المضيفة عن حاجتها أولاً إلى الاعتراف بدورها الجوهرية في إدارة هذه القضية، وثانياً بالعودة إليها والتنسيق معها من طرف مختلف أصناف المتدخلين الإنسانيين والتنمويين، خاصة المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى ضرورة تدريب طواقمها على إقامة الشراكات والميكانيزمات المطلوبة لتفعيل هذا التنسيق.

6. الحاجة إلى التوجيه

من شأن وجود أطر وطنية أن يوجه البلديات وأجهزة الأمن إلى تبني مقاربات سياسية تجاه اللاجئين على المستوى المحلي⁽⁵⁶⁾. لكن، في العديد من الحالات، من بينها لبنان، تركت البلديات المنهكة بعبء الأزمة من دون توجيه أو سياسات حكومية بديلة من سياسات الأمر الواقع؛ فالحكومة اللبنانية مثلاً، لم تتبنَّ سياسةً رصينةً تجاه اللاجئين، ولم تعتمد سياسات رسمية مكتوبة في هذا المجال معتمدة مقارنةً بمقاربة "اللاسياسة"⁽⁵⁷⁾. وفي ظل غياب إطار وطني،

50 Muggah & Adriana, p. 11.

51 "Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon," p. 14.

52 Silvia Ciacci, "The Partnership with Local Authorities in Responding to Humanitarian Crisis: The Case of Lebanon, Lessons learned and Recommendations, Part Two," Oxfam Italia (September 2014), p. 27, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/36SEQNC>

53 "Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon," pp. 16, 17.

54 Francesca Grandi, Kholoud Mansour & Kerrie Holloway, *Dignity and Displaced Syrians in Lebanon: "There is no Karama here"* (London: Humanitarian Policy Group; Overseas Development Institute, 2018), p. 25.

55 "Urban Refuge: How Cities Are Building Inclusive Communities," p. 6.

56 Mahdi, p. 1.

57 Ibid., p. 5.

فإن سياسات اللاجئين، بحكم الواقع، تملئها البلديات والأجهزة الأمنية التي فتحت الباب لاعتماد مبادرات، خارج صلاحياتها البلدية القانونية؛ فاعتمدت البلديات اللبنانية، وبلديات الدول الأخرى، بذلك، سياسات متنوعة لتتبع حركة اللاجئين وضبطها⁽⁵⁸⁾. لكن العديد منها مؤقت وغير مضمون النتائج، ويفتقر إلى البيانات الدقيقة، وهو ما جعل البلديات المعنية تؤكد حاجتها إلى التوجيه نحو السياسات المناسبة.

7. الحاجة إلى البيانات

بالنظر إلى ضعف أنظمة الإحصاء الوطنية والمحلية، أو شبه غيابها في مسائل الهجرة في عديد دول المنطقة، وبالنظر إلى الطبيعة الحضرية المتزايدة للهجرة، فإن من بين الحاجات المهمة المعبر عنها أيضاً؛ "الحاجة إلى البيانات" التي تعتبر بالغة الأهمية لتبني استجابات مناسبة ودقيقة وقائمة على الأدلة. وقد عبرت البلديات عن الحاجة إلى التحكم في الإقليم ومعرفة أين يقيم اللاجئون⁽⁵⁹⁾، وأن أحد القيود الأساسية أمامها هو الافتقار العام إلى البيانات الخاصة باللاجئين⁽⁶⁰⁾.

رابعاً: برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة

استنفرت أزمة اللجوء الجارية كثيراً من الأطراف المعنية، وأثارت استجابات عديدة من طبيعة مختلفة. وتركيزاً على الاستجابات التعاونية الأوروبية - العربية في إطار التعاون اللامركزي، فقد أطلقت عدة مشاريع وبرامج تعاون لامركزي، أبرزها: "برنامج لاجئين في مدن"⁽⁶¹⁾، و"برنامج مدن التضامن"⁽⁶²⁾، و"برنامج التعاون اللامركزي في مجال الهجرة"⁽⁶³⁾، و"مشروع الحوار بشأن ملفات الهجرة بين مدن المتوسط" C2C project، و"برنامج المعارف العملية البلدية للمجتمعات المضيفة للاجئين في الشرق الأوسط"⁽⁶⁴⁾، و"برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة". ونسلسل الضوء على البرنامج الأخير، وكيف يمثل إطاراً تنفيذياً للتعاون في هذا المجال⁽⁶⁵⁾.

1. التعريف بالبرنامج وأهدافه العامة

"برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة"⁽⁶⁶⁾ هو برنامج إقليمي للتعاون اللامركزي في مجال هجرة اللجوء بين الدول (السلطات المحلية) الأوروبية المتوسطة والسلطات المحلية لبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أُطلق في سياق أزمة اللجوء التي ألمت بالمنطقة عقب الأزمة السورية، ليغطي الفترة 2016-2021، ويساهم في تشارك

58 Ibid.

59 Ciacci, p. 26.

60 Mahdi, p. 5.

61 ينظر الموقع الإلكتروني للبرنامج: Refugees in Towns, accessed on 5/2/2021, at: <http://bit.ly/3oyZF6V>

62 ينظر الموقع الإلكتروني للبرنامج: Solidarity Cities, accessed on 5/2/2021, at: <https://bit.ly/36FrIex>

63 ينظر الموقع الإلكتروني للبرنامج: United Cities for Local Governments (UCLG), accessed on 5/2/2021, at: <http://bit.ly/36mlaRV>

64 ينظر الموقع الإلكتروني للبرنامج: Initiative Middle East, accessed on 5/2/2021, at: <http://bit.ly/2KYI3DC>

65 من المفيد الإشارة إلى أن أسباب اختيار هذا البرنامج تحديداً تتمثل أساساً في كونه برنامجاً إقليمياً متعدد الأطراف. وبناء عليه، سيشكل إطاراً أوسع للتعامل مع هذه الظاهرة/ الأزمة، واستهدافه أهم الدول العربية المتأثرة بالهجرة القسرية، خاصة من ناحية نسبة اللاجئين لديها مقارنة بعدد سكانها، وأهمية الفواعل وأصحاب المصلحة المنخرطين في البرنامج، وتنوع طبيعتهم.

66 يستضيف موقع مركز التكامل المتوسطي صفحة البرنامج، ينظر: Cmimarseille, accessed on 28/1/2020, at: <https://bit.ly/3abJdUP>

المسؤولية وتخفيف العبء على المدن والمجتمعات المضيفة للاجئين في المنطقة، وتحفيز التحول في نهج التعامل مع أوضاع الهجرات القسرية الممتدة، واعتماد مقاربة تنموية في هذا المجال.

ويشمل هذا البرنامج الدول والبلديات المضيفة في الشرق الأوسط وتركيا وشمال أفريقيا وأوروبا. ويركز في منطقة الشرق الأوسط وتركيا على بلديات خمس دول من المنطقة، هي الأكثر تأثرًا بأزمة اللجوء الجارية، ويتعلق الأمر ببلدان والأردن وتركيا والعراق وفلسطين. يسيّر هذا البرنامج "مركز التكامل المتوسطي" CMI، بالشراكة مع مجموعة من الفاعلين المهمين في هذا المجال، وهم على وجه التحديد: الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، ووكالة التنمية الدولية الألمانية GIZ، وشبكة مدن المتوسط Medcities، ومجموعة الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة IOM، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة ICMPD، ومنظمة مدن وحكومات محلية متحدة/ فرع الشرق الأوسط وغرب آسيا UCLG MEWA، ومجموعة البنك الدولي⁽⁶⁷⁾.

ويتمثل الهدف العام من هذا البرنامج في تقوية صمود المجتمعات المضيفة واللاجئين، وتحسين قدرتهم الاستجابية للهجرة القسرية بالتركيز على الاحتياجات التنموية المتوسطة الأمد لكليهما. وينقسم هذا الهدف ثلاثة أهداف فرعية، يمثل كل واحد منها ركيزة عملٍ أو برنامج عملٍ فرعيًا خاصًا لهذا البرنامج، ينظر الجدول (1).

2. المساهمات العملية للبرنامج في التعامل مع أزمة اللجوء

قام هذا البرنامج، خلال ثلاث سنوات منذ إنطلاقه، بعديد المبادرات والتدخلات التي تسمح بمختلف برامج عمله الفرعية، وتحوّل تلك الأهداف وتصورات الأدوات إلى أدوات وتدخلات ميدانية. ولأننا لسنا في صدد استعراض أو تقييم لتدخلات هذا البرنامج فحسب، وإمّا لتوضيح كيفية تشكيله بوصفه إطارًا تنفيذيًا للتعاون في هذا المجال، ومدى استجاباته لانشغالات المدن المضيفة المحددة في المحور السابق، فلن نستعرض تحركاته على أساس أركان العمل وبرامجه المشار إليها، وإمّا بحسب استجابتها لحاجات المدن المضيفة المعبر عنها.

67 لتعريف البرنامج على موقع مركز التكامل المتوسطي، ينظر:

"Refugees and Host Communities," Center for Mediterranean Integration, accessed on 28/1/2020, at: <http://bit.ly/36laBi3>

الجدول (1)

البرامج الفرعية لبرنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة

تفاصيل البرامج الفرعية			الركن / البرنامج الفرعي
الأدوات	الهدف	محور العمل	
التحليل التعلم من الأقران والدعم عبر المنصة بناء القدرات والمعرفة العملية	تعزيز قدرة استجابة الحكومات المحلية المضيفة في مجالات التنمية الاقتصادية المحلية، وتقديم الخدمات ذات الأولوية	قدرات المجتمعات المحلية التي تستضيف اللاجئين	الركن الأول
التحليل النقاش بين الفاعلين إشراك النساء والشباب	دعم الإدماج الاقتصادي المتوسط المدى لللاجئين، ودعم مساهمتهم في رفاهية المجتمعات المضيفة	إدماج اللاجئين من أجل الرفاه المشترك في الدول المضيفة	الركن الثاني
التحليل النقاش بين الأطراف المعنية التشبيك بين الدياسبورا	تسهيل تعبئة الدياسبورا السورية والمستثمرين والقطاع الخاص؛ لدعم التفكير في سبل إشراك الدياسبورا في الدول المضيفة	تعبئة الشتات السوري (الدياسبورا السورية)	الركن الثالث

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى محتوى مطوية البرنامج:

Center for Mediterranean Integration, *Mediterranean Refugees and Host Communities Program: 2016-2021*, accessed on 21/2/2021, at: <https://bit.ly/3bm5HDa>

أ. جهود دعم التعلم وتعزيز قدرات البلديات المضيفة

يعتبر بناء قدرات المجتمعات المضيفة واللاجئين من أجل الحفاظ على رفاهيتهما في سياق الأزمة، وحتى بعدها، الركن الأول لعمل هذا البرنامج، وتتوافق أهميته مع أهمية هذا المطلب لدى البلديات المضيفة، مثلما أوضحنا في المحور السابق.

وارتكزت هذه الجهود أساساً على إنشاء شبكة تعلم تضم مختلف الأطراف المعنية تحت مسمى "شبكة تعلم البلديات المتوسطة المضيفة" HMLN، وتزويدها بمنصة للتبادل الإلكتروني، تسمى "التنسيق من أجل التنمية" C4D⁽⁶⁸⁾. وتعمل هذه الشبكة من خلال تنظيم الاستطلاعات واللقاءات السنوية المباشرة بين الفاعلين وأصحاب المصلحة؛ لتحديد مواضيع التعلم وبناء القدرات ذات الأولوية لكل سنة عمل، تتبعها سلسلة ورشات تبادل المعارف والتجارب والتدريب والندوات والمناقشات الإلكترونية.

ومنذ إطلاقها في حزيران/ يونيو 2016، نظمت "شبكة تعلم البلديات المتوسطة المضيفة" عديد الفعاليات لدعم الحكومات المحلية المضيفة بالمعرفة القائمة على الأدلة وبناء القدرات؛ لتحسين القدرة على الاستجابة للتهجير القسري. وقد استفادت الفواعل المنخرطة في الشبكة من عدة ورش عمل وتدريب فعلية وندوات افتراضية حول المواضيع

68 ينظر رابط المنصة التي يحتضنها البنك الدولي باعتباره شريكاً لمركز التكامل المتوسطي في "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة":
Collaboration for development, accessed on 5/2/2021, at: <http://bit.ly/3ptArrA>

ذات الأولوية، كما شاركت في الاستبيانات، وكذلك المناقشات عبر الإنترنت وعبر المنصة التعاونية المخصصة لذلك، ينظر الجدول (2).

الجدول (2)

حصيلة نشاطات "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة" خلال الفترة 2017-2019

المجموع	تاريخ التنظيم			طبيعة النشاط
	2019	2018	2017	
5	1	3	1	استطلاعات (مسوح) الاحتياجات والأولويات
3	1	1	1	لقاء سنوي مباشر
10	3	4	3	ندوات إلكترونية مواضيعية
2	0	1	1	خلاصات تجارب وممارسات جيدة
4	1	1	2	ورشات عمل
2	-	2	-	زيارات ميدانية
8	3	-	5	حضور، ومشاركة في نشاطات الشركاء
3	1	2	-	جوائز

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى المصادر المختلفة لـ "برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة".

وقد برزت "التنمية الاقتصادية المحلية" LED في سياقات الهجرة القسرية، بوصفها موضوعاً ذا أولوية لنشاط الشبكة التعليمي والتدريبي، وذلك باعتبارها حلاً مستداماً يتوافق وخيار الحل الإدماجي، وكذلك كونها تصبّ في مصلحة المجتمعات المضيفة واللاجئين على حد سواء، وتؤسس لصمود طويل المدى على مستوى البلديات المشمولة.

كما شملت جهود التدريب وتعزيز القدرات مجالات خدماتية مهمة، نحو المياه والنظافة والصحة والتعليم، وغيرها، ويمكن الوصول إلى تفاصيل هذه النشاطات والمستفيدين منها وتقييمهم لها عبر رابط البرنامج على موقع مركز التكامل المتوسطي المشار إليه سلفاً.

كما عملت شبكة التعلم، على نحو ممنهج واحترافي، على تجميع أبرز التجارب والممارسات الجيدة المتعلقة بجوانب مختلفة لإدارة ملف الهجرة القسرية بمقاربة تنموية، وتم تحريرها ونشرها في خلاصتين لتستفيد منها البلديات والمدن المعنية في المنطقة وخارجها. استعرضت الخلاصة الأولى 20 تجربة تغطي مجالات الحوكمة، والتماسك الاجتماعي، والاندماج في سوق العمل، وتسيير النفايات الصلبة، والإسكان والتخطيط الحضري⁽⁶⁹⁾. في حين استعرضت الخلاصة الثانية 16 تجربة حول موضوعات: تمكين بيئة الأعمال وتعبئة القطاع الخاص، وتقديم الخدمات العامة، والتعليم والتدريب، والإدماج الاجتماعي، والاقتصاد وخلق فرص عمل محلية⁽⁷⁰⁾.

69 Center for Mediterranean Integration, *Best Practices in Hosting Refugees* (Marseille: CMI, 2017), accessed on 2/2/2021, at: <https://bit.ly/3ch97cj>

70 Center for Mediterranean Integration, *Experiences in Hosting Refugees: Local Economic Development in Host Communities* (Marseille: CMI, 2018), accessed on 2/2/2021, at: <https://bit.ly/3qHwwbh>

ب. ترشيد التمويل الإضافي وتوفيره

رغم الحضور القوي للنشاط الإعلامي لهذا البرنامج، فإنه غير واضح من الناحية المالية، و"لا يوفر" بيانات بخصوص هذا الجانب. ولكن من خلال تجنيد هذا البرنامج عددًا كبيرًا من الشركاء والمناحين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، فإنه يوفر هامشًا تمويليًا إضافيًا من جهة، ويقلل من تكلفة التدخلات مستفيدًا من مزايا مشاركة المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى.

وفي صلب هذا السياق، نظم مركز التكامل المتوسطي وشركاؤه، في أيلول/سبتمبر 2015، مؤتمرًا رفيع المستوى لأصحاب المصلحة حول الأزمة السورية تحت شعار "من الصمود إلى التنمية"⁽⁷¹⁾، من أجل جلب الدعم المالي للدول المجاورة المضيفة للاجئين السوريين الذي مثل حجر أساس، وحث على عقد عدة مؤتمرات أخرى لإعادة التفكير في سبل هذا الدعم من أجل الاستجابة للتحديات التنموية البعيدة الأجل، بما فيها صيغ التمويل الميسر، مثل "مؤتمر المناحين لدعم سورية والمنطقة" المنعقد في شباط/فبراير 2016 بلندن⁽⁷²⁾.

كما أنه بتعبئة الدياسبورا، فإنه يوفر تمويلًا إضافيًا ويخفف العبء المالي على البلديات المضيفة، ويخلق فيها حركية اقتصادية، وينشط الدورات المالية. وقد تجسّد هذا أساسًا من خلال تنظيم منتدى الجالية السورية للأعمال (شباط/فبراير 2017)، وتسهيل البرنامج للقاءات التشاورية بين رجال الأعمال الدوليين السوريين، ما أدى إلى إنشاء الجمعية الدولية السورية للأعمال SIBA ومباشرة أعمالها⁽⁷³⁾.

ج. المساعدة على جمع البيانات وتشاركها

بالنظر إلى أهمية البيانات في تكوين استجابات قائمة على الأدلة التي أكدتها المواثيق الدولية الخاصة بالهجرة واللجوء⁽⁷⁴⁾، وعبرت المدن والبلديات المضيفة عن الحاجة إليها، فقد اعتمد البرنامج عدة أدوات لإنتاج المعلومات والبيانات وتشاركها في هذا الشأن، فعلاوة على شبكة التعلم ومنصة التبادل الإلكترونية، فإن للبرنامج نشرة خاصة حول اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وفضاء لمدونات القصص والتجارب، إضافة إلى قاعدة بيانات خاصة بالمدن المتوسطة المضيفة للاجئين ... إلخ. وتسمح كل هذه الأدوات بحصول الفاعلين والمهتمين على معرفة محيئة حول

71 لتفاصيل عن المؤتمر، ينظر:

"Syria Refugee Crisis: Supporting Mashreq Countries in their Development Agenda," Center for Mediterranean Integration, 7/9/2015, accessed on 5/2/2021, at: <http://bit.ly/3qXi6nc>

72 لتفاصيل عن المؤتمر وحيثيات نقاشاته، والمبالغ والوعود المالية التي أسفر عنها، ينظر:

"Supporting Syria and the Region Donors' Conference in London," Center for Mediterranean Integration, 4/2/2016, accessed on 28/1/2020, at: <http://bit.ly/2YkFZcb>

73 نظم البرنامج نحو ثماني ندوات ولقاءات افتراضية تحضيرية لإنشاء الجمعية، ومن بعدها عدة نشاطات أخرى: مقابلات، وندوات افتراضية ونشاطات تدريبية. ينظر:

Burton Bollag (ed.), *CMI Annual Report 2018: It's All about Partnership* (Marseille: Center for Mediterranean Integration, 2018), p. 36; Janette Uhlmann, "Center for Mediterranean Integration: Perspectives from the Mediterranean Host Municipalities Network," KNOMAD Forum (Presentation) (June 2017), p. 18, accessed on 2/2/2021, at: <https://cutt.ly/jzR480O>

74 ينظر: الأمم المتحدة، الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (2018)، الفقرات 45-48، شوهو في 2021/2/5، في: <https://bit.ly/2OoAHNF>

الهجرة القسرية والمجتمعات المضيفة⁽⁷⁵⁾. كما ينظم البرنامج لقاءات افتراضية لعرض نتائج استطلاعاته على شركائه وأصحاب المصلحة المعنيين باللجوء في المنطقة من أجل تشارك نتائجها.

د. التخفيف من هواجس التوتر والنزاع المجتمعي

تفاعلاً مع هواجس المدن المضيفة واللاجئين بخصوص احتمال نشوب توترات، واهتزاز الاستقرار الاجتماعي، ودعوتهم المجتمع الدولي لمساندتهم في هذا الجانب، ساهم البرنامج من خلال عدة نشاطات في زيادة الوعي بالدور التنموي الإيجابي لهجرة اللجوء وإدماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة، وخاصة من خلال توضيح الأمثلة والأدلة حول هذا الموضوع ونشرها، بما يصحح المقاربات، ويخفف التوجسات. وقد نشر شركاء البرنامج مساهمة في إحدى الحوليات، توضح المزايا التي يجذبها المستثمرون السوريون للمدن المضيفة للاجئين من مقاربة محلية⁽⁷⁶⁾.

يبقى نشر مثل هذه المساهمات مهماً، ولكنه غير كافٍ، إذ ينبغي أن يتم تحويل مضمونه إلى مادة إعلامية وتوعوية مبسطة تُنشر على نطاق واسع في الأوساط الرسمية والمجتمعية المضيفة، حتى تؤدي دورها التخفيفي، وما يقدمه برنامج التعاون اللامركزي هنا هو مساهمات نموذجية ليستثمرها المعنيون.

ه. سد الحاجة إلى التوجيه

وفر البرنامج لبلديات الدول الخمس المشمولة أطراً متعددة ومنسجمة للتشاور والتنسيق والتوجيه، بما يعوضها عن غياب السياسات الوطنية والمحلية المناسبة. فشبكة التعلم ومنصة التبادل الافتراضي، ومجموعات التوأمة واللجان الفنية التي تم استحداثها ضمن هياكل البرنامج وجهوده، تحرص على توفير الاستشارة والتوجيه المناسبين لكل بلدية بحسب ظروفها واحتياجاتها وسجل الهجرة واللجوء الخاص بها.

كما أن المبادئ التي تعمل بها هذه البرامج ومشاريعها تتحول في الغالب إلى مبادئ مرشدة ومؤسسة لمبادرات تعاون أخرى، بل لأجندات التعاون الإقليمي والعالمي في هذا المجال، علاوة على أن هذه البرامج عادة ما تأخذ في التوسع لتضم فاعلين جددًا من دول مختلفة ذات علاقة بديناميكية الهجرة، ما يساعد على وضع حلول متكاملة للتعامل مع هذا المشكل، وهو ما عرفه أيضًا هذا البرنامج الآخذ في التوسع.

و. سد الحاجة إلى التنسيق بين الفاعلين وأصحاب المصلحة ومعهم

يمثل هذا البرنامج مظلة لتأطير عديد المبادرات والتدخلات والمشاريع، ويسمح بالتنسيق بين مختلف المتدخلين والأطراف المعنية ذات المصلحة. فالشبكة التي أسسها البرنامج، تضم مختلف أشكال الفاعلين، بما فيها ممثلو الحكومات المركزية للدول المعنية وممثلو اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني، وهي الفضاء الذي يلتقي فيه هؤلاء الفاعلون دورياً لتحديد الانشغالات والأولويات والاتفاق على مواضيع التدريب وبرامجه، وبناء القدرات وتنسيق التحركات.

75 لمعرفة حصة هذه الأدوات، ينظر: Bollag, p. 37.

76 John Speakman, Janette Uhlmann & Gilda Borriello, "Mobilization of Syrian Investors and Private Sector to Boost Local Economic Development in Refugee Hosting Municipalities," in: *Migration and Inclusive Rural Development in the Mediterranean* (Paris: CIEHAM; Presses de Sciences Po; AFD, 2019), pp. 267-291.

3. تقييم عام للبرنامج

لا يسمح حجم هذا البرنامج وتعدد صور استجابته لأزمة اللاجئين وتكاملها، في هذا السياق، بتقديم تقييم مفصل ودقيق لكل جوانب تدخّله، وليس هذا هدف الدراسة أساسًا. وبناء عليه، سنقدم هنا تقييمًا "عامًا" قائمًا على معيارين أساسيين مرتبطين بهدف الدراسة وفرضياتها، وهما: تشكيل البرنامج لإطار تعاوني عام، يجمع مختلف المتدخلين وأصحاب المصلحة، ومدى استجابته (وفقًا لخصائص هذا التعاون وإمكاناته) لمختلف احتياجات السلطات المحلية المضيفة في إطار تكفلها بتقديم الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي واللاجئين معًا.

إنّ اعتماد برامج للتعاون اللامركزي في هذا المجال يعتبر، في حد ذاته، استجابة لعديد التطلعات والحاجات المعبر عنها التي تركز أساسًا على ضرورة الاعتراف بأهمية سلطات المدن والبلديات في الدول المضيفة ودورها في تسيير أزمة اللجوء، واستشارتها وإشراكها في جهود التكفل باللاجئين الحضرين المقيمين على أقاليمها، ودعم قدرتها على الصمود ومواجهة ضغط زيادة الطلب على الخدمات العامة المحلية الأساسية الذي يتسببون فيه.

يضاف إلى ذلك طبيعة الجهة المشرفة على البرنامج، أي "مركز التكامل المتوسطي"، بوصفه هيئةً أو محفلاً متعدد الشركاء، والشراكات القوية التي أقامها مع عديد الجهات الدولية المعنية والوازنة في مجال الهجرة واللجوء، يجعل من برامجه أطرًا متكاملة ومهمة جدًا لتأطير التعاون الأوروبي - العربي (المتوسطي) في عديد مجالات اهتمامه، وخاصة اللجوء، وبناء رؤية مشتركة لمختلف المتدخلين فيها على مستوى الدول المضيفة.

ومن حيث توجهه ومقاربه عمله، تشير التقييمات الأولية إلى أن هذا البرنامج بتوجهه "الإدماجي"، يتماشى مع المرجعيات العالمية العديدة في هذا المجال التي تحثّ على إدماج جماعات المهاجرين وعدم تركهم جانبيًا، وهذا لن يكون ممكنًا من دون دعم قدرات السلطات المحلية للمدن المضيفة، ومرافقتها عبر برامج تعاون، تتم هندستها خصيصًا لهذا الغرض، ووفق مقارنة تنموية قائمة على فكرة دعم السلطات المحلية للتكفل بساكنة إقليمها من المواطنين واللاجئين معًا، من خلال تجنيد الفاعلين الدوليين والمحليين والدياسبورا، وبعث مشاريع نموذجية تخلق حركية في التخطيط والتنمية الاقتصادية المحلية. وهذا، أساسًا، ما بُني عليه هذا البرنامج وما يمكن أن نلمسه ببساطة من خلال أهدافه وبرامجه الفرعية ونشاطاته العملية المنجزة حتى الآن.

وتوضح المقارنة البسيطة بين ما يُتوقع من مثل هذا النوع من التعاون واحتياجات البلديات المضيفة، وما قدّمه هذا البرنامج فعليًا حتى الآن، أنه يمثل آلية استجابة فعلية تتسم بالشمولية وتتوافق ونهج إدماج اللاجئين الحضرين والتكفل بهم على المدى المتوسط والبعيد؛ فقد استجاب البرنامج للاحتياجات التي عيّرت عنها البلديات المضيفة في المسوح والاستطلاعات التي أجراها البرنامج ومؤسسات متخصصة أخرى، ويتعلق الأمر أساسًا بـ: بناء القدرات في مجال التخطيط والتنفيذ للتنمية المحلية والمشاريع الإدماجية، وذلك عبر ندواته وورشاته التدريبية العديدة التي تمحورت حول التخطيط للتنمية المحلية في سياق اللجوء وابتكار طرق لدعم الخدمات العامة، وجمع وتقديم البيانات الخاصة باللاجئين والخدمات العامة المحلية من خلال قاعدة بيانات اللاجئين التي تتيح بيانات محيية بهذا الخصوص، وتوفير فضاء للتعلم من الأقران الأوروبيين ومن المنطقة من خلال شبكة التعلم ومنصة التبادل الإلكتروني الخاصة بها التي حصلت على جوائز دولية نظير مساهماتها المتعددة والمتنوعة المميزة في هذا الجانب، وإتاحة الممارسات الجيدة والتجارب بطريقة توطينها وتطبيقها، من خلال خلاصات التجارب المعدّة وفق منهجية مناسبة لهذا الغرض ومتاحة

للعامّة، ووضع أطرٍ لجلب الدعم والتمويل للسلطات المحليّة والخدمات العامّة، عبر مؤتمرات جمع التبرعات وتعبئة القطاع الخاص المحلي ورجال الأعمال التابعين للدياسبورا من أجل خلق فرص عمل ومشاريع إدماجية، والمساهمة في تغيير الصورة النمطية الخاطئة حول اللاجئين وتوضيح دورهم التنموي عبر دراسات رصينة في هذا الجانب يمكن استغلالها إعلاميًا لهذا الغرض، وتوفير التوجيه السياسي والسياساتي للسلطات المحليّة المضيفة عبر اللقاءات التشاورية والتوجيه والتجارب وأدلة التعامل المختلفة التي يوفرها البرنامج وشركاؤه والمبادئ التي يقوم عليها.

كما يُعزى صمود البلديات المضيفة وتكيفها نسبيًا مع الأزمة الحادة إلى تبادل المعارف والخبرات وتنسيق الاستجابات عبر عديد المبادرات، من بينها برنامج اللاجئين والمجتمعات المتوسطة المضيفة. ويُتوقع من البلديات المنخرطة في هذا البرنامج أن تبني نظامًا لجوءًا خاصًا قويًا وذا استعدادات للمستقبل، يضمن لها الصمود في وجه أزمات مماثلة.

وحتى بالنسبة إلى مشكل التنسيق بين برامج التعاون الذي يبرز في مثل هذه الحالات، نتيجة تعدد المبادرات والمتدخلين، فيشير تقرير للمركز المشرف على البرنامج إلى أن نشاطاته ومشاريعه تأتي متماشية مع برامج ومشاريع الفاعلين والشركاء الآخرين، ويقدم بعض الأمثلة الملموسة⁽⁷⁷⁾. كما يحضر المركز المشرف ويشارك في عديد النشاطات والأحداث التي ينظمها الشركاء في هذا المجال ومجالات ذات صلة؛ فخلال عام 2017 حضر خمسة أحداث دولية⁽⁷⁸⁾.

خاتمة

تمثّل برامج التعاون اللامركزي الأوروبي - العربي الأخرى "أطرًا تنفيذية" بالغة الأهمية، من حيث كونها تكمل بقية الأطر القانونية العالمية، والسياسية الوطنية إن وُجدت، وتساهم في محللتها، أو تعويض هذه الأخيرة حال غيابها، وتقدم التأطير والتوجيه المناسبين، بل المعارف العملية والتجارب للحكومات المحليّة لتسيير أزمة اللجوء في المنطقة العربية، وبناء نظام للصمود مستقبلاً.

مع ذلك، من المهم جدًا هنا التأكيد أن استجابة هذا النمط من التعاون ومساهمته في شكله البرامجي، لا تلبيان الحاجات النهائية والكاملة للسلطات المحليّة المضيفة واللاجئين، فاستجابتها تأطيرية ومودجية Pilot، ويجب أن تُفهم وتُقيّم على هذا الأساس؛ أي إن وجود هذه البرامج يعني وجود أطر Frameworks متمحورة حول دور السلطات المحليّة، يمكن أن يتخذها الفاعلون وأصحاب المصلحة أساسًا للتشاور وتنسيق تدخلاتهم وتشارك الخبرات والتجارب وصنع السياسات والتخطيط للتحركات. وهي أطر غير ملزمة وقائمة على أساس الرغبة والإرادة وتقدير المصلحة. كما أن المشاريع والتحركات التي تنجم عن هذه البرامج هي مشاريع مصغرة، وذات أثر آبي محدود الهدف، منها اختبار مخرجات التدريب وعملية بناء القدرات والتعرف إلى الصعوبات والمشكلات العملية التي قد تعترض تحركات السلطات المحليّة في سياقات اللجوء، ومن ثم توسيع التحرك والأثر. ويبقى الرهان على إرادة الحكومات الوطنية والسلطات المحليّة ورغبتها في التأسيس على هذه الأطر والتحركات النموذجية، وبناء استراتيجيات وتحركات

77 Bollag, p. 35.

78 Center for Mediterranean Integration, *CMI Annual Report 2017: Changing Realities, Strengthened Collaboration* (Marseille: Center for Mediterranean Integration, 2017), p. 28.

خاصة تبعًا لذلك، خاصة أن انخراطها في مثل هذه البرامج يجعلها مؤهلة للاستفادة من التمويل الدولي الذي تمنحه برامج التعاون الدولي ومشاريعه المختلفة، وهذا يُعتبر من الآثار والمكاسب المستدامة لمبادرات التعاون اللامركزي.

تبقى هذه البرامج معدودة ومتواضعة، مقارنة بمبادرات المنظمات غير الحكومية التي تمتلك حرية حركة أكبر من الحكومات المحلية، وتحظى برعاية خاصة وتمويل أكبر من طرف الشركاء الأوروبيين والدوليين. وهنا يمكن لمزيد من الاعتراف والدعم وبناء شراكات مستدامة بين الحكومات المحلية في المنطقة وأصحاب المصلحة، أن يساهم في زيادة نطاق أطر التعاون اللامركزي في مجال الهجرة القسرية وغيره من المجالات.

يجب أن يكون تكثيف هذه البرامج وتوسيعها وسيلة لبناء قدرات مدننا وصمودها أمام أزمات الهجرة وغيرها من الأزمات التي لا ينبغي أن يجعل منها مصدًا فحسب، أو ممتصًا للصدمات التي تتسبب فيها قوى أخرى تعبت في المنطقة وبها، ولا أن تساير أجندات تسعى لإعادة ترتيب بشري وسكاني للمنطقة على حساب الوضع القائم في بلداننا، عن طريق التأسيس لإدماج وتوطين نهائيين ودائميين للاجئين في بلدان اللجوء.

المراجع

العربية

الأمم المتحدة، الجمعية العامة. الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. 2018/11/19.

الأمم المتحدة. الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (2018). في: <https://bit.ly/2OdAHNF>

مباركية، منير. محاضرات في التعاون اللامركزي المتوسطي. مطبوعة بيداغوجية محكمة موجهة لطلبة الماجستير في برنامج دراسات متوسطة. عنابة: جامعة عنابة، 2016.

الأجنبية

Araya, Mariel & Xavier Godàs. *Migrations: A New Era of Co-operation between Local Governments*. Montevideo: Observatorio de Cooperación Descentralizada UE-AL, 2008.

Bollag, Burton (ed.). *CMI Annual Report 2018*. Marseille: Center for Mediterranean Integration, 2018.

Center for Mediterranean Integration. *Best Practices in Hosting Refugees*. Marseille: CMI, 2017. at: <https://bit.ly/3ch97cj>

_____. *CMI Annual Report 2017: Changing Realities, Strengthened Collaboration*. Marseille: Center for Mediterranean Integration, 2017.

_____. *Experiences in Hosting Refugees: Local Economic Development in Host Communities*. Marseille: CMI, 2018. at: <https://bit.ly/3cl5DFY>

Ciacchi, Silvia. "The Partnership with Local Authorities in Responding to Humanitarian Crisis: The case of Lebanon, Lessons learned and recommendations, Part Two." Oxfam Italia (September 2014). at: <https://bit.ly/36SEQNC>

"Cities of Refuge in the Middle East: Bringing an Urban Lens to the Forced Displacement Challenge." *Policy Note*. The World Bank. 14/9/2017. at: <https://bit.ly/3jtakiU>

Dick, Eva & Jana Kuhnt. "The Neglected Role of Cities in the Global Compact on Refugees." *The Current Column*. German Development Institute (January 2019). at: <https://bit.ly/3q6Es5S>

De Losada Passols, Agustí Fernández. "Shaping a New Generation of Decentralised Cooperation for Enhanced Effectiveness and Accountability." PLATFORMA & Conference of Peripheral Maritime Regions (CPMR) (October 2017). at: <https://bit.ly/3jAyYh5>

"Engaging Municipalities in the Response to the Syrian Refugee Crisis in Lebanon." *Policy Brief*. Mercy Corps - Lebanon (March 2014). at: <https://bit.ly/3rwGnkf>

Grandi, Francesca, Kholoud Mansour & Kerrie Holloway. *Dignity and displaced Syrians in Lebanon: 'There is no karama here'*. London: Humanitarian Policy Group; Overseas Development Institute, 2018.

International Organization for Migration. *World Migration Report 2018*. Geneva: IOM, 2017.

Mahdi, Dima. "Understanding Refugee Politics in Lebanon and Calls for Repatriation." *LCPS Policy Briefs*. no. 30. The Lebanese Center for Policy Studies (October 2017). at: <https://bit.ly/3tFHGPC>

"Mediterranean Refugees and Host Communities Program." Center for Mediterranean Integration. Amman Peer to Peer Learning Workshop (Presentation). 31/5/2016. at: <https://bit.ly/3psRnhV>

Migration and Inclusive Rural Development in the Mediterranean. Paris: CIHEAM; Presses de Sciences Po; AFD, 2019.

Muggah, Robert & Adriana Erthal Abdenur. "Refugees and the City: The Twenty-first-century Front Line." *World Refugee Council Research Paper*. no. 2. World Refugee Council & Center for International Governance Innovation (July 2018). at: <https://bit.ly/3p31oRU>

"Social Affairs: Refugee Reception and Integration in Cities." Eurocities (March 2016). at: <https://bit.ly/36PVk9m>

Uhlmann, Janette. "Center for Mediterranean Integration: Perspectives from the Mediterranean Host Municipalities Network." KNOMAD Forum (Presentation). (June 2017). at: <https://cutt.ly/jjR480O>

United Nations High Commissioner for Refugees. *Global Trends: Forced Displacement in 2018*. Geneva: UNHCR, 2019.

"Urban Migration: Strengthening Cooperation with Civil Society." *Peer Learning Note*. no. 25. UCLG Learning (2019). at: <http://bit.ly/2MASWMP>

"Urban Refuge: How Cities Are Building Inclusive Communities." International Rescue Committee (2018). at: <https://bit.ly/3oTcYPC>

YearBook for Decentralised Cooperation: 2007. Montevideo: Observatorio de Cooperación Descentralizada UE-AL, 2008.